وصية أبي تمام للبحتري

الإسناد و التوثيق

الدكتور عبد الكريم محمد حسين*

الملخص

* غرض البحث: أن يدفع مذهب د.خليفة الوقيان في إنكار نسبة الوصية إلى أبي تمام.

* وسيلة البحث: تحقيق نص الوصية عند القدماء،و اعتماد أقدمها أصلاً من غير تبرئته من احتمال الزيادة لبعده من زمن وفاة البحتري،و تحريرها من الشروح والزيادات التي يسميها القدماء إدراجاً،في ضوء علم الرواية و الدراية، وقامت الدراسة على الإفادة من بعض الباحثين المعاصرين،واكتفت بالإشارة إلى بعض ذوي الاختصاص بأبي تمام،دون إغراق .

* نتيجة البحث: ثبت أن الوصية في أصلها صحيحة النسبة بيد أنها أشبعت بإدراج العلماء بما ليس منها، فمنهم من اعترف بالزيادة، و منهم من سكت عن فعله فيها،مما دعا إلى توثيق نصها قبل دراسة الآراء التي تناولتها على خطة المقال ونهجه في مقدمته.

* قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق

تتناول هذه الدراسة إسناد وصية أبي تمام التي رواها البحتري إلى أبـــي تمـــام نفسه، و توثيق النص بالعودة إلى ستة مصادر عرضت لرواية النص وإثباته، علـــى منهج كل مؤلف منهم في تأليفه،و طريقته في الرواية ومعالجتها،كما سيأتي.

وهذا التحقيق يعدُّ ذوداً عن الحقيقة العلمية المجردة التي أحاطها د.خليفة الوقيان بالشك،وسعت هذه الدراسة إلى بيان حقيقة الإدراج في نصوص القدماء، وإقرار بعض بدهيات العلم الغائبة عن بعض الدارسين،كقولنا: إذا لم يصح بعض النص فليس ذلـــك دليلاً على بطلانه،و هذا جوهر التحقيق العلمي،و لب لباب النقد الإسنادي أو التوثيقي، والمراد بالجوهر تحرير النصوص مما لحق بها من وعثاء السفر.

جاء منهج المعالجة قائماً على حكاية آراء الدارسين، و اشـــتقاق فحواهـــا كمـــا تراءى لي قوامه، ومادته،بناء على أن النص بنية لغوية،و علاقات سياقية،مشدودة إلى قرائن خارجية أو داخلية تجذب الدلالة إلى هذه الجهة أو تلك.

و لو كان أمر الدلالة محصوراً بظاهر اللغة لتركنا النص المعاصر على ما هـــو عليه من غير إيجاز له، أو تبيين، بيد أن الحرص على الحقيقة المحمولة باللغة تجعـــل أمر الفهم وتعيينه واجب الثبوت، ذلك أن اللغة بعمرها المديد جعلت للنصوص فـــضاءً دلالياً واسعاً، أو دلالات متعددة.

و لخلاف المتلقين في تحديد الدلالة ذكاءً و فطنةً كان لا بـــد مـــن ذلـــك،و لأن الأحكام تبنى على تشخيص الفهم كان لا بد أن يأتي بعد تشخيص المعنـــى المقـــصود للنص معالجتُهُ من جهة البحث عن أسبابه، و مـــن جهـــة قبولـــه أو رده، أو تحليلـــه وتذوقه.

و لما كان قبول الآراء في الوصية أو ردها عائداً إلى نـــص الوصـــية و فهـــم الدارس له، كان لا بد من إثبات النص و تحديد أبعاده و فهمه بعد توثيقه.و مـــن ثَـــمَّ تعرض صدى النص عند بعض الباحثين القدامى، مما يدخل في دراسة توثيق الوصية من جهة، و فهمها و تذوقها من جهة أخرى؛ فلهذا تقدمت دراسة التوثيق على دراســـة

النص نفسه من غير إفراد القدامى بعنوان خاص بهم،و هي لم تستغرق آراء المعاصرين كلهم سوى من جعل لها مقالاً مفرداً، أو سلكها في جزءٍ من بحث يقوم به، وأوجب البحث ذكره.

و قدمت نص الوصية على التوثيق ليكون المتلقي على بينة من صورة الوصية وكيانها المحس، وإدراك مراد المتكلمين من عرض أقوالهم في جزء من أجزائها، أو فيها إجمالاً.و من المنطقي أن يأتي تحليل الوصية في النهاية تلبية لحاجة بعض الطلبة الذين يلحون على كتابة تحليلها؛ ليكون ذلك برتبة التمرين لهم، و ذلك في مقال آخر، بعد تقديم صورة عن فهم النص و تذوقه تعين على وضع الوصية في موضعها من حركة النقد العربي القديم.

و في ختام المقالة نوجز ما جاء فيها، و ما كان من نتائج واضحة للبحث، على شيء من الإيجاز، أو ترك الحكم للمتلقي المتابع.

و لا ريب في أن هذه المقالة تدين بالفضل و العرفان لجهود السابقين، و هي خلاصة من حركة أذهانهم، و ثمرة من ثمرات القراءة و المتابعة،و ما ينبت الجديد إلا من ميراث الباحثين القديم،و العلم تراكم،و حوار،وتواصل،و تخطٍ معاً،و لا أستثني الوقيان من الفضل؛ لأن شكه كان باعثاً على الدراسة و الرد،و لا يخفى أن مناقشة الرأي لا تلغي فضل صاحبه،و لا تجحد حقه في الرؤية و التفكير المخالف.

* نص وصية أبي تمام للبحتري:

ورد نص الوصية في كتب شتى من كتب القدماء،جعلت كل واحدة برتبة رواية،على اختلاف شروط أصحابها،و مناهجهم في التحمل، فتخيرت ست روايات[1]،

[1] – انظر: زهر الآداب و ثمر الألباب،لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري (– 453 هـ) بتحقيق:علي محمد البجاوي ، القاهرة – دار إحياء الكتب العربية،ط 1،1372هـ – 1953م: 1/ 110. – المصدر السابق نفسه، بتحقيق:د. صلاح الدين الهواري، صيدا – المكتبة العصرية، ط 1 ، 1421هـ – 2001م: 1 / 147

من تراثنا العربي الذي مازال أكثره مخبوءاً، ومن أقدمها نص أبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري (– 453هـ)،و قد تخيرت للعرض والإثبات روايتين من الروايات:الأولى من القرن الخامس الهجري،والأخرى من القرن التاسع الهجري.بنية أن يكون المتلقي على بصيرة من حدود النص عند القدماء، و ما عرض له في رحلته الطويلة من بداية القرن الثالث إلى أواسط القرن التاسع،و اجتناباً للتكرار الممل،قمتُ بإثبات رواية أبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني أصلاً،و جعلتُ رواية العمدة،و رواية الشريشي في شرح مقامات الحريري،و رواية تحرير التحبير،لابن أبي الإصبع المصري،ورواية منهاج الأدباء وسراج البلغاء،لحازم القرطاجني،بمنزلة النسخ الأخرى،أو الروايات الأخرى.

و أفردت ما جاء به ابن حجة الحموي بالنص لاكتمال صورة النص التي آلت إليها الوصية عند الدارسين في رحلتها إلينا عبر القرون، و قد رتبت روايات الوصية تاريخياً كما هو واضح من وفيات مؤلفي الكتب التي أخذت منها، و ليس وفق وفاة البحتري كما يوجب علم الرواية الشفوية؛ لأننا لم نأخذ النص من كتاب للبحتري، أو بإسناد شفوي يسند فيه الرجل الوصية إلى رجل عاصره، أو لقيه اتصالاً بالبحتري نفسه،بل جاءت من مصنفات العلماء،لأنها جاءت من زمن استوت فيه الكتابة والرواية، ولو تقدمت الرواية عند القدماء بالتوثيق على الصحف أو الكتب.

– العمدة في صناعة الشعر و نقده،لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (– 456هـ)،بتحقيق :د. النبوي عبد الواحد شعلان، القاهرة – مكتبة الخانجي، ط:1، 1420،1هـ – 2000م : 2 / 771 .

– شرح مقامات الحريري،لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي (– 619هـ)،بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم –صيدا، المكتبة العصرية،ط 1 ، 1413هـ – 1992م: 1 / 79.

– تحرير التحبير في صناعة الشعر و النثر و بيان إعجاز القرآن،لابن أبي الإصبع المصري (– 654هـ)،بتحقيق:د. حفني محمد شرف، القاهرة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،لجنة إحياء التراث الإسلامي،1416هـ – 1995م : 410.

– منهاج البلغاء و سراج الأدباء،صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني (– 684هـ) ،بتحقيق:محمد الحبيب ابن الخوجة،بيروت – دار الغرب الإسلامي،ط 3 ،1986م : 203.

– خزانة الأدب و غاية الأرب،لأبي بكر علي تقي الدين بن حجة الحموي (–837هـ)،بيروت – مكتبة دار الهلال،ط1991،2م:2/ 32– 33 .

أما اختيار رواية الحصري، و هي الأولى عندنا فلأنها أقل المرويات زيادة على جهة الإيضاح، وأدناها زمناً من المؤلف.

ولا ريب عندي أن صاحب زهر الآداب قد أخذ النص عن كتب سبقته إليها، أو روايات وصلت إليه،وما وصلت إلينا، ولا ندري مقدار تصرفه بالنص أو حفاظه على أصله؛لأن بين وفاة البحتري ووفاة القيرواني نحواً من تسع وستين ومئة سنة (169)، ونفترض نصه أصلاً صحيحاً إلى أن تصل إلينا كتب تقدمته في الزمان.

وأما رواية ابن حجة الحموي فقد جعلتها دليلاً على ما يحمله النص من زيادة جاءت من مصادر شتى:منها ما كان إيضاحاً تبرع به العلماء،وهم يعلمون طلابهم النص،فأوضحوا غامضه،وأوجزوا مفصله،لو كان فيه تفصيل،وقيدوا مطلقه،أو أطلقوا مقيده،كل بموازينه،ورؤيته.

ومن مصادر الزيادة اختلاف درجات فهم الطلبة لحدود النص في سياق شرح المدرسين،فيدرجون فيه ما ليس منه.

ومن مصادر الزيادة النساخ و الوراقون والعلماء الشارحون و الدارسون.

ومن ينظر إلى النص في صورته الأخيرة عند ابن حجة الحموي، و ما كان عليه عند الحصري يدرك معنى ما قدمته، و مغزاه.و من يقرأ كتب القدماء التي حققها المعاصرون يلحظ اختلاف الكتاب الواحد باختلاف المحققين،و اختلاف النسخ الخطية،و هو خلاف لا يلغي حقيقة الأصل،و يثبت فكرة الزيادة..و ليس في الأمر تناقض.

وقد اقتضى البحث تنويهاً بسبب اختيار النصين من ميراث العرب القدامى دون غيرهما، مما أوجب الحديث في بعض قضايا التحقيق في سياق معالجة النص،و بمقدار حاجته،على أن النص جاءت صورته الأولى عند الحصري[2] كما يأتي:

((يا أبا عبادة[3] ! تخَيّرِ الأوقاتَ،و أنتَ قليلُ الهمومِ،صفرٌ من الغمومِ.

واعلم أن العادةَ[4] جرتْ [5] أن يقصدَ[6] الإنسانُ لتأليفِ شيءٍ،أو حفظه،في[7] وقتِ السحر؛وذلك أن النفس[8] قد أخذت حظها[9] من الراحة،و قسطها من النوم[10].

و إن[11]أردتَ التشبيبَ[12]فاجعلِ اللفظَ رشيقاً[13]، و المعنى رقيقاً[14]،و أكثر فيه من[15] الصبابة،وتوجعِ الكآبةِ،

---

[2] – نثبت النص كما في تحقيق علي محمد البجاوي،و قد جاء النص مكتملاً في تحقيق :د. صلاح الدين الهواري، ولا ندري إن كانت الزيادة قد جاءت في المخطوطة التي اعتمد عليها،أو أنه أتمها اعتماداً على العمدة، ولعلها كانت من نسخة تامة إن لم تكن زيادة من الناسخ.

[3] – جاء قبل النداء في العمدة : " قال الوليد بن عبيد البحتري:كنت في حداثتي أروم الشعر،و كنت أرجع فيه إلى طبع،و لم أكن أقف على تسهيل مآخذه،ووجوه اقتضابه،حتى قصدت أبا تمام،وانقطعت إليه،و اتكلت في تعريفه عليه،فكان أول ما قال لي: " و جاء في شرح مقامات الحريري: قال البحتري : كنت أروم الشعر في حداثتي،و كنت أرجع فيه إلى الطبع،و لم أكن أقف على تسهيل مأخذه، ووجوه اقتضابه حتى قصدت أبا تمام،و انقطعت فيه إليه،و اتكلت في تعريفه عليه،فكان أول ما قال لي: " و في تحرير التحبير أضاف إلى المطلع كلمة واحدة هي برتبة الشرح،فقال: (إلى طبع سليم) و لم يكن في العمدة لفظ سليم. و في منهاج البلغاء : و وجوه اقتضائه.

[4] – أضاف صاحب العمدة : " في الأوقات أن يقصد الإنسان " و في تحرير التحبير،و منهاج البلغاء.

[5] – في شرح المقامات إضافة : " في الأوقات "

[6] – في شرح المقامات :يقصدها،و في تحرير التحبير:إذا قصد الإنسان تأليف.

[7] – في شرح المقامات: و من ذلك وقت السحر. في تحرير التحبير: قصد وقت السحر.

[8] – أضاف تحرير التحبير (تكون)

[9] – في شرح المقامات: بحظها.

[10] – أضاف تحرير التحبير: (و خف عليها ثقل الغذاء،و صفا من أكثر الأبخرة و الأدخنة جسم الهواء،و سكنت الغمائم،و رقت النسائم،و تغنت الحمائم،و تغنَّ بالشعر فإن الغناء مضماره الذي يجري فيه،و اجتهد في إيضاح معانيه)

[11] – في العمدة : " فإن "

[12] – في العمدة،و تحرير التحبير : " النسيب "،و في شرح المقامات: التشبب.

[13] – في العمدة : رقيقاً،و كذلك في شرح المقامات،و تحرير التحبير،و منهاج البلغاء.

[14] – في العمدة : رشيقاً. و كذلك في شرح المقامات،و تحرير التحبير،و منهاج البلغاء.

و قلقِ الأشواقِ،و لوعة الفراقِ[16].

فإذا[17] أخذت في مديح[18] سيدٍ ذي أيادٍ[19] فأشهر مناقبه، و أظهر مناسبه، و أبنْ معالمه، وشَرّفْ مقامه[20]، و نضِّد[21] المعاني،و احذرِ المجهول[22] منها.

و إياك أن تشين شعرك بالألفاظ الرديئةِ[23]، و لتكن[24] كأنك خياطٌ يقطعُ[25] الثياب على مقادير الأجساد[26].

و إذا عارضك الضجر فأرح نفسكَ،و لا تعمل شعركَ[27] إلا و أنتَ فارغ البال[28]،واجعل شهوتَكَ[29] الذريعة إلى حسن نظمه،فإن الشهوةَ نعمَ المعين[30].

و جملة الحال أن تعتبر شعرك بما سلف[31]من شعر الماضين، فما استحسن[32]العلماء فاقصده، وما تركوه[33] فاجتنبه، ترشد إن شاء الله[34])) [35]

---

[15] – في العمدة ، و تحرير التحبير،و منهاج البلغاء: بيان الصبابة.،و في شرح المقامات : بيان الصبابة بحذف " من "

[16] – أضاف تحرير التحبير قوله: (و التعلل باستنشاق النسائم،و غناء الحمائم،و البروق اللامعة،و النجوم الطالعة،و التبرم بالعذال والعواذل،و الوقوف على الطلل الماحل.)

[17] – في العمدة: و إذا .

[18] – في العمدة : مدح،و كذلك في شرح المقامات،و منهاج البلغاء.

[19] – في شرح المقامات: من غير " ذي أياد "

[20] – في العمدة : مقاومه. و كذا في شرح المقامات،و تحرير التحبير،و منهاج البلغاء،و أضاف تحرير التحبير: (و أرهف من عزائمه،ورغب في مكارمه).

[21] – في العمدة،و تحرير التحبير :و تقاصَّ،و في العمدة :و تقاض المعاني.

[22] – في شرح المقامات : المحتمل منها.

[23] – في العمدة : الردية ،في شرح المقامات: الهجينة. و في تحرير التحبير : (بالعبارة الزرية،و الألفاظ الوحشية و ناسب بين الألفاظ والمعاني في تأليف الكلام) وفي منهاج البلغاء : الألفاظ الزرية.

[24] – في العمدة: و كن.،و كذلك في شرح المقامات،و تحرير التحبير.

[25] – في العمدة : تقطع . و كذلك في شرح المقامات.

[26] – في العمدة : الأجسام.و كذا في شرح المقامات،و منهاج البلغاء.

[27] – ليس في العمدة ،و لا تحرير التحبير: شعرك،و في شرح المقامات: و لا تعمل شعراً.

[28] – في شرح المقامات: القلب.

[29] – في العمدة،و تحرير التحبير أضاف: لقول الشعر،و في شرح المقامات: إلى قول الشعراء،و الصواب الشعر.

[30] في شرح المقامات: تجمع النفس.

[31] – في شرح المقامات: تعتبر نفسك بما سبق من شعر الماضين.

هذه رواية القيرواني،و هي أقرب الروايات زماناً من المنبع (أبي تمام والبحتري)، ولا شك في أنها حملت شيئاً من الإدراج أيضاً لتأخر ظهورها في الزمن، و كثرة الأيدي التي تناوشتها، وربما كانت عند سابقيه دون ما وصل إليه،و ربما كتبها كما قالها أبو تمام برواية البحتري، ولعلها كانت دون هذا العدد من الجمل،لأن الإدراج أي الزيادة من مناهج القدماء، وهذا مشهور في رواية الحديث النبوي يعرفه المحققون[36]،ذلك أن أقدم النسخ أقرب إلى حقيقة النص.

فيما يأتي نص رواية ابن حجة الحموي، و نثبته هنا لغرضين:الأول هو توكيد الفكرة السابقة، فكرة الزيادة على النص إيضاحاً له، و تفصيلاً لمجمله، أو تقييداً لمطلقه، أو إطلاقاً لمقيده، أو تعميماً لخصوصه،أو تخصيصاً لعامه..الخ، والغرض الثاني بغية الفائدة من المجموع الحاصل بين الروايتين في تحليل النص، و ليتم التواصل بين الأجيال في النظر إليه مع إضافة يقتضيها السياق، أو البنى العميقة في النص.

*** الرواية الثانية:**

جاء النص عند ابن حجة الحموي، كما يأتي: **((و حكت الثقاتُ عن أبي عبادة البحتري الشاعر، قال:كنت في حداثتي أروم الشعرَ،و كنتُ أرجع فيه إلى طبعٍ سليمٍ،و لم أكن وقفتُ له على تسهيل مأخذٍ،و وجوه اقتضابٍ حتى قصدتُ أبا تمامٍ، وانقطعتُ إليه،و اتكلت في تعريفه عليه،فكان أول ما قال لي:**

---

[32] – في العمدة،و منهاج البلغاء: استحسنه.

[33] – في تحرير التحبير : و ما استقبحوه.

[34] – في شرح المقامات: فأعملت نفسي فيما قال، فوقفت على السياسة.

[35] – زهر الآداب : 1 / 110

[36] – انظر : توضيح الأفكار لمعاني تنقيح النظار،للعلامة البارع و الحجة المتقن محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني،بتحقيق:محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة – مكتبة الخانجي،1366هـ : 2 / 51

يا أبا عبادة !تخير الأوقاتَ، و أنتَ قليلُ الهمومِ،صفرٌ من الغمومِ. واعلم أن العادة في الأوقاتِ، إذا قصد الإنسانُ تأليف شيء،أو حفظه،أن يختار وقت السحر؛ وذلك أن النفس تكون قد أخذت حظها من الراحةِ،و قسطها من النومِ،و خفَّ عنها ثقل الغذاء، وصفا من أكثر الأبخرة والأدخنة جسم الهواء،و سكنت الغماغم، ورقَّتِ النسائم،و تغنت الحمائم.

وإذا شرعت في التأليف تغن بالشعر فإن الغناء مضماره الذي يجري فيه،و اجتهد في إيضاح معانيه.

فإن أردت التشبيبَ فاجعل اللفظ رقيقاً،و المعنى رشيقاً،و أكثر فيه من بيان الصبابة،و توجع الكآبةِ،و قلقِ الأشواقِ،و لوعة الفراقِ،و التعلل باستنشاق النسائمِ،وغذاء الحمام،و البروق اللامعة والنجوم الطالعة،و التبرم من العذال،والوقوف على الأطلال.

و إذا أخذت في مدح سيِّدٍ فأشهر مناقبه،و اظهر مناسبه،و أرهب من عزائمه،ورغّب في مكارمه.

و احذر المجهول من المعاني،و إياك أن تشين شعرك بالعبارة الرديئة،والألفاظ الوحشية،وناسب بين الألفاظ و المعاني في تأليف الكلام.

و كن كأنك خياط تقدر الثياب على مقادير الأجسام.

و إذا عارضك الضجر فأرح نفسك،و لا تعمل إلا و أنت فارغ القلب.

و لا تنظم إلا بشهوة فإن الشهوة نعم المعين على حسن النظم.

و جملة الحال أن تعتبر شعرك بما سلف من أشعار الماضين،فما استحسن العلماء فاقصده،و ما استقبحوه فاجتنبه. انتهت وصية أبي تمام))[37]

[37] – خزانة الأدب و غاية الأرب: 2 / 32 –33

بهذا النص ينفتح باب الموازنة النصية بين الـروايتين،و إضـافة مـا تمنحـه الروايات الأخرى للنص،و ينطلق الجدول من اعتبار نص الحصري القيرواني أصـلاً حاملاً النصوص الأخرى،و قد جاءت فروقها في الحواشي التي وضعت على المـتن المذكور آنفاً، و هي محسوب حسابها في الذهن عند الموازنة، أو دراسة لغة الـنص، بيدَ أنَّ ما يُثبَت هنا الجملُ التي أضافها ابن حجة الحموي إلى متن الوصية، أو الجمل التي رغب عنها،أو ما حذفه منها.

***الإضافات:**

1- في بدايتها،قال ما يأتي:

- و حكت الثقات عن أبي عبادة البحتري،
- قال: كنتُ في حداثتي أروم الشعر،
- و كنت أرجع فيه إلى طبعٍ سليمٍ،
- و لم أكن وقفت على تسهيل مأخذه،و وجوه اقتضابٍ،
- حتى قصدت أبا تمام،و انقطعت إليه، واتكلت في تعريفه عليه.

2 – و أضاف إلى بعض الجمل ما يزيد وضوحها،و صورتها في الجدول الآتي:

الجملة عند القيرواني	الجملة عند ابن حجة الحموي
– و اعلم أن العادة (جرت) أن يقصد الإنـسان لتأليف شيء أو حفظه في وقت السحر.	*و اعلم أن العادة فـي الأوقـات إذا قـصد الإنسان تأليف شيء، أو حفظـه،أن(يختـار) وقت السحر.
– و ذلك أن النفس قد أخذت حظها من الراحة،	*و ذلك أن النفس [تكون] قد أخذت حظهـا من الراحة.
– و أكثر فيه من الصبابة	* و أكثر فيه من [بيان] الصبابة
– و أظهر مناسبه،و أبن معالمه،وشرِّف مقامـه،و نضِّدِ المعاني،واحذر المجهول منها.	* و أظهـر مناسـبه،و أرهـب مـن عزائمه،ورغِّب في مكارمه،و احذر المجهول من المعاني.

– و إياك أن تشين شعرك بالألفاظ الرديئة، و لتكن كأنك	*و إياك أن تشين شعرك **بالعبارة** الرديئة [و الألفاظ الوحشية، وناسب بين الألفاظ والمعاني في تأليف الكلام]و كن كأنك
– ولا تعمل شعرك إلا و أنت فارغ البال	* و لا تعمل إلا و أنت فارغ **القلب**،
– و اجعل شهوتك الذريعة إلى حسن نظمه، فإن الشهوة نعم المعين	* و لا تنظم إلا بشهوة فإن الشهوة نعم المعين على حسن النظم.
– بما سلف من شعر الماضين	* بما سلف من أشعار الماضين

3– الإضافات على جهة الإطناب في إيضاح المعاني و استغراقها:

هنا يستلف المقال بعض قول الحصري في نصه ليكون علامة ارتباط تشد المتلقي إلى نص الحصري،و تعلقه بما أضافه الحموي؛لإدراك انسياب السياق هنا وهنا، و ذلك فيما يأتي:

بعد قول الحصري:(وقسطها من النوم) أضاف الحموي قوله: (وخففَّ عنها ثقلُ الغذاء،و صفا من أكثر الأبخرة و الأدخنة جسم الهواء،و سكنت الغماغم،و رقَّتِ النسائم،وتغنتِ الحمائمُ.

وإذا شرعت في التأليف تغنَّ بالشعر فإن الغناء مضماره الذي يجري فيه،و اجتهد في إيضاحِ معانيه)

وبعد قول الحصري: (ولوعة الفراق) أضاف الحموي قوله: (والتعلل باستنشاق النسائم، وغذاء الحمام، والبروق اللامعة،و النجوم الطالعة،و التبرم من العذال،والوقوف على الأطلال.)

وبعد قول الحصري: (وإياك أن تشين شعرك بالألفاظ الرديئة) قال الحموي: (والألفاظ الوحشية، و ناسب بين الألفاظ و المعاني في تأليف الكلام)

ما تقدم من الفروق بين النسخة الأولى في ترتيب هذا المقال،و النسخة الثانية يجعل نص ابن حجة محملاً -كما نظن– بنصوص مؤلفين و علماء،سبقوه أو

عاصروه،كانوا قد تناولوا هذه الوصية،كلٌّ وفق منهجه وسبيله في الرواية أو الحكاية،ولإدراك صحة هذا المذهب نسوق ما ذكره أحمد بن علي القلقشندي (-821هـ) و هو معاصر لابن حجة الحموي (- 837هـ) فقد قال القلقشندي:

((و مما يستحسن من **وصية أبي تمام لأبي عبادة البحتري في الشعر، مما لا يستغني الناثر عن المعرفة به، و النسج على منواله؛لأنه يجب أن يناسب بين الألفاظ و المعاني في تأليف الكلام، ويكون كخياط يقدر الثياب على قدر الأجسام،و أن يجعل شهوته لتأليف الشعر هي الذريعة إلى حسن نظمه،فإن الشهوة نعم المعين،و يعتبر كلامه بما سلف من كلام الماضين،فما استحسنه العلماء فليقصده،و ما استقبحوه فليجتنبه،و ينبغي أن يعمل السجعات مفرقة،بحسب ما يجود به الخاطر،ثم يرتبها في الآخر،و يحترز عند جمعها من سوء الترتيب و التراخي**))[38]

مما جاء به القلقشندي نلمح إدغام نص الوصية بكلام القلقشندي، مما يجعل القديم مطاوعاً في لغته و ألفاظه النص الجديد، فغيَّرَ بعض الألفاظ، و حول جهة الخطاب من الحضور إلى الغيبة،و أضاع حدود المتخير من الوصية في كلامه،مما لا يجهله عالم بالوصية و نصها.

وفي ضوء هذا المنهج عند القدماء،و بموازنة ما صنعه ابن حجة الحموي بما قرره معاصره القلقشندي نستنتج أن النص لم يعرض على جهة الرواية،بل كان على جهتي الشرح والتمثل إن كانت الإضافة من ابن حجة.و الاستشهاد إن كانت الإضافة مما اقتبسه أو استعاره من غيره، على أن اختيار القلقشندي كان لبعض الوصية على منهجه المذكور في الاستحسان و الدمج لإعطاء نصه روحاً واحدة في نسجه و تكوينه.

[38] - صبح الأعشى في صناعة الإنشا،أحمد بن علي القلقشندي (- 821هـ) ،شرح و تعليق: محمد حسين شمس الدين،بيروت،دار الكتب العلمية،ط 1407،1هـ - 1987م: 2/ 355

و كان اختيار ابن حجة الحموي قائماً على جذب النص كله،إما على جهة الحفاظ على صورته التي وجدها في رواية سوى رواية العمدة على أنه كان يوافقه في كثير من العبارات،و قد أضاف إليه عبارات نقدر أنه استعارها من تحرير التحبير،أو منهاج البلغاء،أو من جهة نجهل مصدرها،و ليس في قول ابن حجة ما يمنع احتمال أن أحدهم أخذ عن الآخر،أو أنهما معاً أخذا من مصدر ثالث كان يتكئ في بعض نصه على ما جاء في العمدة،أو من حذا حذوها،من ذلك مقدمته قبل النداء:

(قال:كنت في حداثتي أروم الشعر..) وهذا الكلام نفسه عند صاحب العمدة على شيء من التقديم و التأخير.و لعل جملته:و **حكت الثقات** محكية عمن سبقه ممن أخذ عن العمدة،و نقدر أن أصلها من تحرير التحبير إذ جاء فيه:

((وليعمد الراغب في نظم الشعر، وإنشاء النثر، في وقت العمل على وصية أبي تمام التي وعدت سالفاً بنشرها،و هذا أوان ذكرها،و هي ما **أخبر به الثقة** عن أبي عبادة البحتري الشاعر))[39].

ثم أخذ ابن حجة عبارته، فأراد توكيد الثقة بها فجعل ابن أبي الإصبع ثقة أضيف إلى من قبله فصارت العبارة: حكت الثقات،أو أن عبارة التوثيق من كلام ابن حجة نفسه:إما للتعبير عما سبق من تقدير، وإما لأنها وصلت إليه بطرق متعددة للرواية الموثوق بأسانيدها فقال عبارته للتوكيد والإيجاز، وإما أنه أضاف هذه العبارة ليزرع الثقة بما يرويه لطلابه،وليكون إقبالهم عليها قوياً بقوة إسنادها، لعمق الدلالة التاريخية بظهور هذا النص في ذلك الزمن البعيد أيام النهضة، وليوازن الطلبة صورة الحاضر المتخلف بالماضي المشرق فتنهض الهمم الخامدة،فأخذ عنه طلابه ما أخذوا كلٌّ على طريقته،فاختلط النص بالشرح الذي سميناه إطناباً على جهة استغراق المعنى وإيضاحه في القسم الثالث من إضافاته، وجعلنا دليلاً على أن العلماء كانوا يتصرفون

[39] – تحرير التحبير : 410

بالمرويات كما نص عليه عالمان تناولا الوصية،هما:ابن أبي الإصبع المصري وحازم القرطاجني.

أما ابن أبي الإصبع فقد قال: ((و كنت قد اطلعت على وصية وصَّى بها أبو تمام أبا عبادة البحتري في عمل الشعر، كان أبو تمام ارتجلها، فجاءت محتاجة إلى تحرير بعض معانيها، وإيضاح ما أشكل منها،و زيادات يُفتَقَرُ إليها،فحررت منها ما يجب تحريره،وأضفت إليها ما تتعين إضافته،وذكرتها في كتابي المنعوت بالميزان في الترجيح بين قدامة و خصومه))[40]

و أما حازم القرطاجني فقد جاء بقوله:

((و أنا أصل وصية أبي تمام بما يكون تفصيلاً لبعض ما أجمل فيها،و تكميلاً لما نقص منها...))[41]

أوضح ابن أبي الإصبع منهجه في معالجة الوصية و إثباتها بما يأتي:

- **تحرير معانيها بالشرح و الزيادة عند الحاجة.**
- **إيضاح المشكل من المعاني.**
- **إضافة ما يتعين إضافته.**

وعاد القرطاجني إلى هذه المعاني فصاغها، **بتفصيل المجمل،و إتمام الناقص،** وذلك قوام منهجه في شرحها،مما يؤكد صحة ما استنتجناه من تفسير اختلاف روايات العلماء، من ظاهر الصورة للوصية عندهم.

وفي بعضه كأنه يركن إلى شارح يشرح النص، على شيء من السهو أو الإضافة أو الحذف هنا أو هناك، وفقاً لأحوال المعلمين و تقديرهم لبلاغة النص،و لأحوال طلابهم الذين تلقوا عنهم نص الوصية في مجالس العلم.

---

[40] – تحرير التحبير: 406

[41] – منهاج البلغاء :204

مما تقدم يبدو منهج ابن حجة الحموي في تحمل النص تابعاً بعض سابقيه من أهل المصنفات كابن رشيق القيرواني و ابن أبي الإصبع المصري، و حازم القرطاجني،و لعله أضاف إلى بعض العبارات ما قدر أنه من الكلام المحذوف على جهة الإيجاز،و حذف منه ما كان معلوماً من السياق، ويجد أن إثباته يعد خللاً في بلاغة النص،كما في القسم الثاني من إضافاته، وأضاف جملاً على جهة الشرح،وزيادة البيان كالذي أضافه في بعض المواضع بعد أن تأخذ النفس قسطها من الراحة.

وأضاف تضميناً لم يكن ظاهراً في النص الأصلي، وهو التغني بالشعر، وفيه إشارة إلى قول الشاعر[42]:

تَغَنَّ في كل شعرٍ أنتَ قائلُهُ إنَّ الغناءَ لهذا الشعرِ مضمارُ

مما يشير إلى أن الشارح كان يدرج في النص الأصلي للوصية ما يراه من ظلال الدلالة، أو إيحاءاتها البعيدة، خدمة منه للنص في بعض جهاته، و تقريباً لبعيده من بعض طلابه.

لعله كان يخلط بينها و بين نص الوصية عند ابن أبي الإصبع المصري في تحرير التحبير، وفيها بعض هذا الكلام الشعري دلالة عليه.

و من الإضافات ما كان مشتقاً من دراسة أحوال البحتري و موقعه من نص الوصية، كقولهم المنسوب إلى البحتري في ختام الوصية: ((فأعملت نفسي فيما قال فوقفت على السياسة))[43]

و مما يعضد الشك في أنها مقحمة أن نص ابن حجة الحموي،و قد ابتدأه بقوله:وحكت الثقات،وقف على نهاية نص الوصية بالتصريح الواضح: (انتهت وصية

[42] – البيت لحسان بن ثابت، ديوان حسان ثابت، بتحقيق:د.سيد حنفي حسنين،القاهرة – الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1394هـ– 1974م:280 .

[43] – شرح مقامات الحريري،للشريشي : 1 / 79

أبي تمام) و لم يذكر العبارة المشيرة إلى تطبيق البحتري له،و كذلك تحرير التحبير ،و منهاج البلغاء،و لو صح أنها من النص فإن ذلك غير ممتنع دراية و رواية.

ما تقدم لا يجرح أصل رواية النص؛ لأن الراوي هو البحتري عن شيخه أبي تمام، لكنه لا يؤكد حدود متنه، لأن الانقطاع التاريخي بين القرن الثالث(زمن وفاة البحتري بأواخره) والقرن الخامس يعد طويلاً، فكيف بصورة النص في القرن التاسع الهجري عند القلقشندي مما يؤدي من الجهة الشكلية لعلم السند أو الرواية إلى أن يعد السند منقطعاً، و الخبر ضعيفاً،بضعف السند إذا جعلت الحجة على المكتوب كالحجة على المروي رواية شفوية،و شتان ما بينهما.

و إذا صح ضعف الخبر فإن هذا لا يعني الوضع، و الاختلاق عند علماء الرواية، و ليس نهاية المطاف لإثبات صحة المتن، ذلك أننا – كما أوضحنا في المقدمة – أمام مصنفي الكتب الذين يميلون إلى التخفف من الأسانيد ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

و بقي أمامنا علم الدراية،و هو العلم الذي يتناول المتن فيما يتناول،ليكون حكماً نرد فيه الوصية من جهة إسنادها إلى أبي تمام أو نثبتها له،وبدأت معالجته بتعدد وجوه روايته،و اختلاف ألفاظه،ومقدار الزيادة المحتملة،والمحذوف منه،و المحتمل يظل احتمالاً قابلاً للإثبات أو النفي وفق ما تأتي به الأيام من روايات للوصية متقدمة في الزمن تجعل الاحتمال الصحيح ثابتاً،و تجعل غيره منفياً،غير أنه لا يمكن لأحد أن يطمئن إلى واحد من هذه الاحتمالات،و يجعله برتبة اليقين العلمي،ولو أنه يمكن أن يقوى به وجه ضعيف من التقدير أو القول.و سيأتي منهج علم الدراية ببعض حاجة المقال إليه، في سياق معالجة موقف د.خليفة الوقيان من الوصية.

*** الرأي القديم للدكتور خليفة الوقيان:**

لخليفة الوقيان رأيان في هذه المسألة:الأول قديم زرعه أيام الفتوة العلمية في كتابه:شعر البحتري دراسة فنية، والثاني جديد نسبياً أودعه مقالاً دفع به مقالاً على الوصية[44]، وسنذكر رأيه القديم ونعالجه، ونعود على رأيه الجديد ونناقشه. وفي المقالين تبدو مسافة الزمن، ومسافة التعقل عنده بين أمسه البعيد و أمسه القريب. وفي هذه الفقرة عرضُ رأي الوقيان، ومناقشة له.

أما رأيه القديم فقد تناول المسألة بقوله: (أما وصية أبي تمام للبحتري، فقد اتخذ منها الباحثون أقوى دليل على أن أبا تمام كان أستاذاً تعهد تلميذه الناشئ بالتوجيه والرعاية، وعلمه كيف يتقن النظم ويحذق صناعته،وتقول الوصية ..)[45]

وتعقب الوقيان عرض الوصية بقوله: (وبعدُ فهل يصح أن يستدل من نص هذه الوصية أنها كانت المنهاج الذي وجه البحتري الوجهة التي ارتضاها له أستاذه،و أن أبا تمام اكتسب صفة الأستاذية بفضل هذه التوجيهات، وأن البحتري كان يجهل مقومات النظم حتى تفضل عليه أبو تمام برسم الأسس السليمة لصفة الشعر.يبدو أن الأمر لم يكن كذلك؛ فالوصية في معظم فقراتها لا تتغلغل في أسرار صناعة الشعر، بل تحوم حول الموضوع من الخارج، فهي تتعرض لاختيار أوقات النظم: تخير الأوقات...لعل أقرب نصائحه اتصالاً بالنظم قوله:فإن أردت النسيب فاجعل اللفظ رقيقاً... و هذه النصائح المتصلة بالنظم لا تأتي بجديد،و ليس يجدر أن يتصور جهل البحتري بها،إذ كيف يتصدى شاعر لمدح سيد ذي أياد دون أن يشهر مناقبه؟!!و كيف يعرض للنسيب دون انتقاء اللفظ الرقيق والمعنى الرشيق..)[46]

---

[44] – انظر : علامات في النقد،المجلد السادس،الجزء الثالث و العشرين، مطبوعات النادي الأدبي بجدة،سنة 1417هـ – 1977م:139 – 172

[45] – شعر البحتري دراسة فنية ، د.خليفة الوقيان، بيروت – المؤسسة العربية للدراسات،ط1985،1: 29.

[46] – شعر البحتري: 29

بعد أن عرض ما تقدم توهم أنه لم يقنع متلقيه بحقيقة موقفه من النص، قال مصرحاً: ((ويبقى بعدئذٍ أن نناقش مدى صحة صدور هذه الوصية عن أبي تمام، ذلك أن مثل هذا النص لا يجوز أن يصدر عنه؛ لأنه مخالف لمذهبه في النظم، و إذا ما كان أبو تمام مقتنعاً بالآراء الواردة في الوصية فقد كان الأجدر به أن يلتزم بها، ويطبقها على نفسه))[47]

و قال أيضاً: ((و لعل أشعار أبي تمام تدل على أنه كان أكثر المحدثين جرأة في الخروج على المألوف، إذ إنه لم يعتبر شعره بما سلف من شعر الماضين،و لم يقصد ما استحسنوه،أو يتجنب ما تركوه.))[48]

و قال أيضاً:((و يبدو أن هذه الوصية كانت مفصلة على مذهب البحتري في النظم.فضلاً عن كونها لم ترد في أهم مصدرين عرضا لحياته، و هما أخبار البحتري، لأبي بكر الصولي،و الموازنة للآمدي..))[49]

[47] – شعر البحتري : 30
[48] – شعر البحتري:30
[49] – شعر البحتري :30

***خلاصة رأي الوقيان:**

لا بد من إيجاز آراء الوقيان من أقواله السابقة التي حرصت على إثباتها بنصها حتى لا يقال:إنك تأولتَ كلام الرجل على غير وجهه،ثم تصديتَ لوهم توهمتــه فــي قوله، وللكشف عن حقيقة كلامه لا بد من إيجازه و مناقشته،فيما يأتي:

1– الوصية تثبت عند الباحثين أستاذية أبي تمام للبحتري، والوقيان ينكــر هــذه الأستاذية محتجاً بما ورد على لسان بعض المتخاصمين في البحتري و أبي تمــام[50]، وادعى أن الأخبار التي تروي أستاذية أبي تمام للبحتري متدافعة إلى حد التناقض، إذ كيف تردد عليه في حداثة سنه، ثم لقيه في مجلس محمد بن يوسف الثغري فلم يعرفه، وهو يجزم أن اللقاء تم سنة 231هــ فيما لم نثبته من قوله.

مهما يكن من أمر فإن الوقيان تخير رواية صاحب البحتري، و جعلهــا أصــلاً ثابتاً، ليدفع بها صحة الخبر في الوصية: كنت في حداثة سني أروم الشعر. ويبدو قوله متماسكاً من الجهة الصورية للمنطق فقط، فليس في اختياره رواية صاحب البحتــري ما يدل على أنه فاصل بين قول صاحب أبي تمام وصاحب البحتري.و لا في كلامه ما يبين لماذا رد مذهب صاحب أبي تمام القائل:((كيــف يجــوز لقائــل أن يقــول: إن البحتري أشعر من أبي تمام، وعن أبي تمام أخذ، و على حذوه احتذى، ومن معانيــه استقى؟ وتتلمذ له حتى قيل: الطائي الأكبر والطائي الأصغر..))[51]

والسؤال: لماذا قبل إحدى الروايتين و رد الأخرى؟ فهما إمــا أن يتعــادلا فــي القبول والرد، وإما أن يكشف عن أسباب قبوله دعوى أنصار البحتري، وتوظيفها على خلاف الحقيقة العلمية الخالصة، وإما أن يجد له سبيلاً يبين قوة اختياره.

---

[50] – انظر : الموازنة بين شعر أبي تمام و البحتري،لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (370 هــ) بتحقيق : أ. السيد أحمد صقر،دار المعارف بمصر،ط 4 ، 1992م: 1 / 7

[51] – الموازنة: 1 / 6

أما التلمذة التي أنكرها فثابتة بدراسة الآمدي نفسه لشعر أبي تمام و شعر البحتري، و قد قال الآمدي: ((و أنا أذكر هذين البابين في موضعهما من هذا الكتاب،و أبين ما أخذه البحتري من أبي تمام على الصحة،دون ما اشتركا فيه؛إذ كان غير منكر لشاعرين مكثرين متناسبين،و من أهل بلدين متقاربين أن يتفقا في كثير من المعاني))[52]

فتلمذة البحتري لأبي تمام حاصلة بافتراض صحة اللقاء، أو عدمه،مما يوجب علينا دراسة إمكانية اللقاء زماناً و مكاناً و اجتماعاً.

أما الجهة الزمنية فإن أبا تمام عاش بين (188 – 231هـ) على أرجح الروايات فقد عاش بهذه الدنيا ثلاثاً وأربعين سنة. وإن البحتري عاش بين سنتي (206–284هـ) أي عاش ثماني وسبعين سنة.

و إذا نظرت إلى تاريخ ولادة البحتري و وفاة أبي تمام وجدت أنهما تعاصرا بحدود أربع وعشرين سنة، على قول راجح،ذلك أن الولادة أخذت بأحوط الروايات وأكثرها ثقة، وإن كانت تواريخ الولادة تحمل ارتياباً نسبياً بحدود عشر سنوات؛لأنها تقريبية ظنية وليست قطعية، وأبناء البوادي يؤرخون بالحوادث، وليس بالأيام والليالي.

وأرى أنه ربما ولد قبل التاريخ المشار إليه بسنين، و أن اللقاء تم وعمره أربع وعشرون سنة بافتراض سنة 231هـ هي سنة وفاة أبي تمام. وبفرض أنه مات سنة 228 هـ[53]فإن عمر البحتري يكون بالتاريخ المثبت للولادة قد بلغ اثنتين وعشرين سنة.

فكيف يمتنع اللقاء بين الرجلين، وهما معاً يعيشان في بلاد الشام، وهما معاً من قبيلة واحدة على جهة النسب للبحتري أو الولاء لأبي تمام،و تعاصرا بالحد الأدنى فوق عشرين سنة ؟

---

[52] – الموازنة: 1 / 56

[53] – انظر : تاريخ الأمم و الملوك ،للطبري:9 / 124

فهل يمتنع عقلاً أن يكون البحتري كان في حداثة سنه مجاوراً أبا تمام، فذهب إليه،و تعلم عنه ما تعلم من الوصية المذكورة،و أن العلماء الذين أضافوا إلى النص ما أضافوه كانوا يبنون على ما يعقل ويقبل من روايتهم المصنوعة بافتراض الوقيان.ثم جاء زمن فافترقت منازل طيئ، و باعدت الأيام بينها فصار الحدث شاباً،و تغيرت ملامحه،و نسي أو تناسى في ذلك المجلس صورة أستاذه أبي تمام،فكان اللقاء بينهما كالبداية الجديدة لأنها جاءت بعد انقطاع طويل.و هل هذا بعيد من حياة البدو وأحوالهم؟!! و سنناقش هذه الفكرة عند عرض رأيه الجديد، فيما بعد.

وأود لو أن الوقيان تبصر قليلاً في أمره، وقال ما قاله باحث جاد (د. محمود الربداوي) تناول أبا تمام بدقة وموضوعية،و عرض للوصية و فكرة التلمذة بقوله:

((و إذا تركنا عمارة بن عقيل،و وصلنا إلى البحتري نكون قد التقينا بأكثر الشعراء صلة بأبي تمام،و بتلميذه الذي تتلمذ على فنه،و هو على الرغم من أنه لم يشاركه في فنه تمام المشاركة إلا أنه أخذ **بوصية أستاذه**،و طبقها على حين لم يستطع أستاذه نفسه تطبيقها،وهذا التفاوت بين مذهب الأستاذ و التلميذ مثار حركة نقدية جدية))[54]

فالوصية ليست موضع شك، و التلمذة ثابتة،و اقتدار التلميذ على تمثلها في شعره هو الذي دعا كتابها ورواتها للقول على لسان البحتري: فأعملت نفسي فيما قال،فوقفت على السياسة،أي سياسة الشعر.

مما تقدم يتبين أن الوقيان لم يكن راضياً بقبول نسبة الأستاذية لأبي تمام على البحتري، انطلاقاً من رؤية جاهزة في عقله الباطن بمفهوم الند و المساوي و النظير بين البحتري وأبي تمام، مما تتركه أصداء الدراسات التي توازن بين مذهبي الشاعرين في الطبع والصنعة،و ليس بين زمن كل منهما وسنه،على أنه لا يرى

[54] – الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام (تاريخها ،و تطورها،و أثرها في النقد العربي) ، د.محمود الربداوي،بيروت – دار الفكر،1387 هـ – 1967م [تاريخ المقدمة] : 70

البحتري شاعراً مطبوعاً،وليذهب نقادنا القدامى،و من وافقهم من أهل العلم إلى أودية الخلط والهذيان..

و ما قدمناه يعد غيضاً من فيض لا نريد أن نثقل المقالة بأكثر مما قدمناه في موضوع أستاذية أبي تمام للبحتري[55]، و ذلك ابتغاء التوجه إلى حجته الثانية.

2 – الوصية تفترض ضمناً أن البحتري كان جاهلاً بمقومات النظم على ما يذهب إليه الوقيان.

الواقع أن زمن الوصية غير معلوم بدقة ضابطة سوى ما يحمله لفظ حداثة السن من معاني الطفولة،و ابتداء طلب العلم.و إذا صح ذلك فإن من المعقول أن يكون البحتري لم يكن على دراية بالأمر،و لو أن صحيفة بشر بن المعتمر (– 210هـ) كانت شائعة في تلك الآونة،و كان عمر البحتري أربع سنوات سنة وفاة بشر فالحداثة في السن تمتد إلى بلوغه،ولعله ولد قبل ذلك بسنوات،و لعله لقي أبا تمام بعد وفاة بشر ببضع سنين،ولو جعل الوقيان في اعتباره هذا الأمر ما تطوع بنفي جهل البحتري،ذلك أنه ينظر إلى البحتري بعد اكتمال تجربته و نضجها الفني،مما أوقعه في بعض الظن.

3 – الوصية عند الوقيان لا تتغلغل في أسرار صناعة الشعر بل تحوم حول الموضوع من الخارج،مما يجعل موضوعاتها غير لائقة بأستاذ كأبي تمام،و لا جديرة بطالبٍ شاعرٍ كالبحتري.

أما جدارة البحتري بها فمتعلقة بسنه و دربته أو تجربته الفنية في ذلك الزمن. وأما أنها لا تتغلغل في صناعة الشعر فقياس الوقيان غير سليم، ذلك أن أبا تمام يراعي حال تلميذه و سنه،و قدرته على الاستيعاب،و متى كان الأساتذة يلقنون الطلبة أسرار الصناعة العميقة التي يدركها الشيوخ ؟و هل كانوا يلقنونهم أكثر من مفاتيح العلم؟!!

[55] – انظر: العصر العباسي الثاني،د.شوقي ضيف،دار المعارف بمصر،ط: 10،1996م:272

فإذا كان الوقيان يقيس المعلومـــة بالركام المعرفي لديه فإنه يخطئ الطريق لأن صياغة المعرفة العملية صياغة نظرية تعد ابنة تلك الحقبة بدليل صـــحيفة بـــشر بـــن المعتمر.

و هم في تلك الأزمنة تستهجن منهم مثل هذه الإشارات و المصطلحات،و هـــذا حد علم الشعر في زمانهم ،فهل يريد الوقيان لهم أن يعبروا عـــن نظريـــات الـــشعر المعاصرة ليكون ذلك لائقاً بالأستاذ وتلميذه؟!!

4– الوصية و مذهب أبي تمام:و من المنطق الشكلي قوله: إذا كان أبـــو تمـــام مقتنعاً بالوصية كان الأجدر به أن يلتزم بها ،و يطبقها على نفسه.

لعل المتأمل زمن الوصية،و هو في حدود السنوات العشر الأخيرة من حياة أبي تمام،يكتشف أن أبا تمام بهذه الوصية يبدي موقفاً من مذهبه في الإبداع،و طريقته في التعبير بعد أن اكتملت تجربته في الحياة،و لو قست الماضي على الحاضر لقلـــت:إن كثيراً من أهل المذاهب الفكرية و الفنية و الدينية يبتدئون حياتهم باتجاه يعـــرف بهـــم ويعرفون به،فإذا اكتملت تجربتهم عادوا عليها بالنقـــد والملاحظة،فنـــصحوا أبنـــاءهم وطلابهم بخلاف المشهور عنهم عند العامة،و لكنهم لا يستطيعون إلغاء التجربة بعـــد تمامها،فكأن أبا تمام يقول للبحتري،لو قيض لي العودة إلى ابتداء التجربة لاتخذت هذه السبيل،لكن ما مضى لا يمكن رده،و ما يتطابق في الرجلين من فنون الشعر و طرائق القول يؤكد أن أبا تمام لم يكن بعيداً من جوهر الوصية التي قدمها لتلميذه الحدث،يدلك على ذلك أن الآمدي وقف على ما اتفقا فيه،و ما تفرد فيه كل منهما[56].

فالوصية جديرة بأبي تمام، و لو لم يلتزم بعضاً منها؛ ذلك أن الشيوخ يقـــدمون خلاصة تجاربهم بعد فوات الأوان، و يعطون طلابهم المشهور مـــن قـــوانين العلـــم ليصلوا بهم إلى المستور منها اكتشافاً من غير تلقين.

[56] – انظر الموازنة : 1 / 57

5 – أبو تمام و أشعار سابقيه:و أما قول الوقيان:إن أشعار أبي تمام أكثر جـــرأة في الخروج على المألوف،و هو لم يعتبر شعره بما سلف من أشعار الماضـــين،فكلام معفو عنه ذلك أن الخطأ نابع من فهم النص القديم،و سيأتي بيانه في الجزء الثاني من دراسة الوصية،وهو الجزء الذي يتناول تحليل نص الوصية.

وهنا نكتفي بالتساؤل عن حقيقة هذه الدعوة،و قد قام أبو تمام باختيارات تنـــاول فيها أشعار الشعراء الجاهليين ممن يحتج بقولهم في العربية،و تخير أشعار الفحـــول، وأشعار المحدثين[57]، فحذف منها واصطفى، فكان بحذفه وباصطفائه يعطيهـــا حكـــم قيمة،و ينزل نفسه منزلة الناقد. ولعل الوقيان يعلم أن المجددين لا يُعرفُ تجديدهم إلا إذا قاسوا شعرهم بأشعار الماضين،ليدركوا منها قوانين التجديد فيتبعوا ما استحـــسنته العرب،و ينفوا عنها ما استقبحته ليكون لمحاولاتهم معنى مقبولاً عند العارفين بـــالفن الشعري و نصوصه السابقة،ولا أدري كيف سمح لقلمه أن يشتط بعيداً في اتهام أبـــي تمام بأنه لا يقيس شعره بأشعار الماضين، وهو صاحب الاختيارات الشعرية الكثيرة.

لعله قاس منهج أبي تمام بمنهج مدعي التجديد في القرن العشرين ممن ربطـــوا أنفسهم بآداب الغرب،و جهلوا أو تجاهلوا هذا الرصيد الـــضخم مـــن تجـــارب الفـــن الشعري لأمتنا العربية.

و بفرض صحة ما قاله الوقيان فإن أبا تمام ربما نصح لتلميذه بـــأمر كـــان قـــد أعرض عنه، فهل يمتنع عقلاً ما نقل في الوصية ؟!!

6 – الوصية و أهم المصادر عند الوقيان:من أضعف حججه منطقاً،و أدلها على الوهن تلك الحجة التي ادعى فيها أن الوصية لم ترد في أهم مصدرين عرضا لحيـــاة البحتري،وهما:أخبار البحتري،لأبي بكر الصولي،و الموازنة للآمـــدي. فلـــو كانـــت موجودة ذكرها أحد الرجلين على الأقل.

[57] – انظر الموازنة : 1 / 58

الواقع أن الوقيان – بفرض صحة مذهبه – يجعل مَنْ جَهلَ حجة على من علم،و هو يعكس الموازين الأصولية في الرواية والعلم عند العرب التي تجعل مَنْ علم حجة على من لا يعلم.و هو يتجاهل أن التأليف اختيار، وأغراض و مناهج توجب حذفاً واصطفاء،و لا يعني إغفال أحد الرجلين أو كليهما أمر الوصية دليلاً على أنها غير موجودة،أو غير معلومة للمؤلف.

7 – الوصية و مذهب البحتري:ذهب الوقيان إلى أن وصية أبي تمام مفصلة على مذهب البحتري،و كان قد جعلها لا تتغلغل في فن الشعر،و زعم أنها تتضمن افتراض جهل البحتري بأوليات الصناعة الشعرية،ثم جاء الآن ليقول:إنها مفصلة على مذهب البحتري.فإن كانت كما يقول فهذا دليل صحة الوصية بامتثال البحتري لمحتواها،و ليس دليلَ وضعٍ و انتحالٍ كما يوحي كلام الوقيان،ونخالفه في موجبات قوله على تدافعه.

ما تقدم يبطل ما جاء به الوقيان في بحثه القديم: (شعر البحتري –دراسة فنية) ولعله يستجيب لأمر سأله في مجلة (علامات في النقد) برأيه الجديد.

*** رأي الوقيان الجديد:**

لو أن الوقيان لم يكتب بحثه الجديد نسبياً جدة الزمن،و ليس جدة العلم كلها ما كان لي أن أشغل وقت الباحثين بقول قاله يوم كان طالباً في رسالته عن البحتري على جدية الرجل في بحثه،لاحتمال أن يكون بتغير الزمن و تبدل أطواره قد انتهى إلى رأي جديد في مذهبه، ولو أنه لم ينشره، فالبداء في العلم جائز، وليس ممتنعاً ولا مستحيلاً، ولتوكيد هذه الفكرة نعرض بعض ما جاء في مقالته، فيما يأتي:

***الربط بين التلمذة و الوصية:**

كان الوقيان حريصاً على نفي أستاذية أبي تمام للبحتري، ليثبت بهذه الدعوى أن الوصية ليست لأبي تمام؛ لأن أبا تمام لم يكن أستاذاً له في يوم من الأيام،و لو صح اللقاء فإنه لا يجوز أن يسمى أستاذه للقاء واحد مشكوك في صحته؛ لقول الوقيان:

((و يجدر بنا أن نعرض فيما يلي لقضية تلمذة البحتري لأبي تمام،لأن تلك التلمذة،إن صحت،فقد ترجح – لدى بعضهم – احتمال صدور الوصية من الأستاذ إلى تلميذه،و إن لم تصح،فسوف يكون الاحتمال ضعيفاً،إن لم نقل معدوماً))[58]

و عرض لثلاث روايات لأبي الفرج عن لقاء البحتري أبا تمام، تجعل أول مرة للقاء بينهما في حمص في روايةٍ يعرض فيها البحتري شعره على أبي تمام ليحكم على شعره،و بلسان القدماء ليجيزه بالشعر.

والرواية الثانية كانت في مجلس أبي سعيد محمد بن يوسف الثغري [59] (– 236هـ) ومطلعها أول ما رأيت أبا تمام.

و الرواية الثالثة ليس فيها عبارة (أول) بل فيها أن البحتري كتب قصيدة في مدح أبي سعيد محمد بن يوسف، و فيها استحسان لشعر البحتري من غير إبداء ما يشير إلى تعارف سابق،أو ما يمنعه.

و ختم المعالجة بدفع رأي د.صالح الأشتر القائل بتلمذة البحتري لأبي تمام ورعاية أبي تمام بناء على خبر واحد فقط،لا يعد دليلاً كافياً للقول بالرعاية على نحو ما ذهب إليه الأشتر – رحمه الله .

مصدر الوهم في المعالجة يعود في تقديري إلى أسباب: منها تقدير الوقيان أنه أحاط علماً بأخبار البحتري قديماً، و حديثاً.

---

[58] – حول وصية أبي تمام للبحتري ،خليفة الوقيان،نشره في مجلة: علامات في النقد المجلد :7، الجزء 25،سنة 1418هـ – 1997م:104

[59] – تاريخ الأمم و الملوك،لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري،بتحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،بيروت –دار سويدان،[د.ت]: 185/9

و من مصادر وهمه تصوره لفكرة التلمذة عند القدماء بقياس الماضي على الحاضر،و هذا يقود إلى نفي التلمذة بحدة،لكن القدماء كانوا من هذه الجهة أكثر دقة علمية في كتب الرجال (أعني رجال الحديث من مثل تهذيب الكمال للمزي..) فهم يقولون في ترجمة الرجل أخذ عن فلان، و أخذ عنه في الإشارة إلى من أخذ عنهم أخذاً عابراً،و إن دققوا القول قالوا:إن شيوخه فلان و فلان من بين جمع كبير،لكن أبناء زماننا حملوا لفظ أخذ عن فلان محملاً مجازياً فقد جعلوا جميع المذكورين تحت هذا البند من صنف واحد هو صنف الشيوخ أو الأساتذة.فمن السعة في القول أن نسمي فلاناً من الناس أستاذ فلان إذا أخذ عنه أخذاً عارضاً بغير نية التعلم المستديم.و ما عندنا كان وصية،و لم يكن تلمذة مستطيلة الزمن في ظاهر الرواية.

و من مصادر الوهم عدم التدقيق في لغة القدماء، فلفظ (أول) عندهم لم يسق في الكلام على نحو ما نفعل،بل جاء على السعة في القول العربي،و آية ذلك قول الله – عز وجل في القرآن الكريم – : (ولا تكونوا أول كافرٍ به)[60] فلو أردنا النظر في دلالة الآية على منهج الوقيان لقلنا :إن هذه الآية تفترض أن الناس كلهم مؤمنون،و أن التحذير منصرف إلى المخاطبين به ألا يكونوا أول كافر به،فإذا جاء ترتيبهم ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً..الخ كان جرمهم قليلاً، على أن الآية لا تعني ذلك و لا تنصرف إليه، وإنما أراد لهم ألا يبادروا إلى الكفر،لا في أول الأمر و لا في آخره[61]،أو أراد أن يقول لهم: لا تكونوا أول الجاحدين به[62].و ربما أراد ضد الأول و هو الآخر،أي لا تنتهوا إلى الكفر بعد إيمانكم.فليس في وصف الأول ما يشير إلى البت في الترتيب، وليس لفظ (أول) على وزن فاعل من الجهة الصرفية ليدل على الوصفية و الترتيب

---

[60] – سورة البقرة : 41/2

[61] – انظر:تفسير التحرير و التنوير،محمد الطاهر بن عاشور،بيروت – مؤسسة التاريخ،ط 1429،1 هـ – 2000م : 1 / 444

[62] – انظر : مجمع البيان في تفسير القرآن،لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي،بيروت – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، 1415هـ – 1995م : 1 / 185

دلالة الأعداد المصوغة على وزن فاعل،فلو شاء التفكر على نحو ما يتفكر القدماء ما وجد تدافعاً و لا استحالة.

و هل يظن الوقيان أن أبا الفرج كان غافلاً عن هذه الروايات، فلو وجد في لغتها ما يدعو إلى المناقشة ما تأخر عنها،و ما تركها لألسنتنا تلوكها من بعده،على أنـــي لا أدعي له عصمة في العلم و لا لغيره.

و قد أشرت من قبل في هذه المقالة، إلى أن في الكلام مضمراً من القول معهوداً بسياق الكلام والحياة نفسها، في أثناء الخطاب، ماعدا المجاز في الاســتخدام،و ذلــك بتقدير أن البحتري لقيه في حمص على معرفة بعد الوصية التي كانت في أيام حداثــة سنه،فعرض عليه شيئاً من أشعاره فرضي عنها،و في مرة أخرى كان أول لقاء بعــد انقطاع في مجلس أبي سعيد على قبول الرواية التي جاء فيها لفظ أول،و ليس ذلك في الرواية الثانية التي جعلته لا يذكر لفظ أول،فتكون الرواية الثانية أشد قوة من الأولــى لأنها لا تحمل ما جعله دالاً على الوضع في لغتها،غير أن الوقيان يجعل الروايات كلها بقوة واحدة،فلا يقدم واحدة على الأخرى،أو لا يجعــل الأولــى صــحيحة،والأخرى ضعيفة.

و ما جاء من تجاهل أبي تمام للبحتري في مجلس القائد العباسي أبي سعيد فإنــه مفهوم بالقياس العقلي، فهو لا يريد أن يظهر معرفته بالفتى قبل أن يدرك موقف القائد منه، فإذا لمس شيئاً من رضاه انطلق في اتجاه التعارف،فربما تجاهله و هو يعرفــه، ويدرك ذلك من لقي ذا سلطان في مجلسه فجاء أحد معارفه إلى المجلس،فإنه ينكــره أول الأمر تأدباً،فإذا لم يجد عليه بأساً انطلق فــي إتمــام التعارف،فكأنــه أول مــرة للاجتماع بينهما في المجلس،وليست أول مرة يمدح البحتري أبا سعيد فله مدائح تعــود إلى سنة (221هــ) إذا ربطت الشعر بالمناسبة،و إذا امتنع في تقديرك ذلك للتــسليم

بصحة بعض الأخبار،فخذ بتقدير محقق الديوان سنة (228هـ)[63] و ليست هذه أول مرة يلتقي فيها أبو تمام والبحتري في تلك السنة،فليس في قوله بهذه الروايات حجة يعتد بها عند النظر و المراجعة.

و من مصادر وهن حججه التدليس على القراء في الاحتجاج، فقد زعم أن الآمدي يذهب مذهبه، فقال: ((و قد أكد الآمدي تلك الحقيقة في قوله: أما الصحبة فما صحبه،و لا تتلمذ له،و لا روى ذلك أحد عنه،و لا نقله،و لا رأى قط أنه محتاج إليه.))[64]

إن الآمدي لم يقل هذا بل رواه، و حكاه على لسان صاحب البحتري[65]الذي يزعم هذا الزعم لينفي فضل أبي تمام على شاعره،و قد سبق ذلك رواية الآمدي كلام صاحب أبي تمام،و هو نقيض ما جاء عند صاحب البحتري،فكيف يمكن للآمدي الناقد العبقري أن يقول الشيء و نقيضه على غير الرواية والحكاية،من غير فاصل بين القولين في المسافة والزمن؟!!

و لو ربط الوقيان بين ما نسبه الآمدي رواية و حكاية،و ما قدمه الآمدي من دراسة تطبيقية في الموازنة علماً و دراية،لاتهم رأيه كله،و عاد عنه،ذلك أن الباحثين في العلم يتجردون من أهوائهم وميولهم الشعرية للحقائق كما هي.

و لو ذهبنا مذهب الوقيان في الإسناد لرمينا أجدادنا العرب بالهذيان و انعدام العقل،وهذا محال.

و من الإنصاف للوقيان أنه ربما أدرك ضعف حجته، و ذلك ملموح في ختام مقالته، إذ قال:

---

[63] – انظر : ديوان البحتري،بتحقيق :أ.حسن كامل الصيرفي،دار المعارف بمصر،ذخائر العرب:34،ط 3 ،1977م: 1 / 5، تعليقات المحقق.

[64] – علامات في النقد العدد السابق نفسه : 106

[65] – انظر الموازنة : 1 / 7

((ولم يكن الهدف من محاورة الأستاذ الباحث نفي صدور الوصية عن أبي تمام، و إن قاد الحوار إلى تلك النتيجة،و لكن الهدف الأساس هو الدعوة إلى التأني في قراءة النصوص التراثية،و تمحيصها، والنظر إليها في ضوء مجمل الظروف التي كانت ملازمة لإنتاجها))[66]

فهو لم يقصد إلى نفي الوصية لكن بحثه الموضوعي قاده إلى ذلك،و يتمنى المرء لو كان قد تحرر من آرائه القديمة التي مازال عاكفاً عليها.و لا نخالفه في ضرورة التأني، لكننا ندعوه إلى التريث في أحكامه أيضاً.

مما تقدم يتضح أن إسناد الوصية إلى أبي تمام أمر معقول و محتمل و صحيح، و لو ضاعت حدودها الدقيقة في كتب التحمل لها،لكنها ستظهر في يوم ما برواية مسندة على وجه الدقة في النص،إذ لا شك عندي في أن أبا تمام قد لقي البحتري،و أوصاه تلك الوصية،إلا تكن بنصها فبمعناها.

[66] – علامات في النقد العدد نفسه: 112

*المصادر و المراجع:

1. – تاريخ الأمم و الملوك،لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري،بتحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،بيروت –دار سويدان،[د.ت].
2. – تفسير التحرير و التنوير، محمد الطاهر بن عاشور،بيروت – مؤسسة التاريخ،ط1، 1429 هـ – 2000م
3. – تحرير التحبير في صناعة الشعر و النثر و بيان إعجاز القرآن،لابن أبي الإصبع المصري (–654هـ)،بتحقيق:د. حفني محمد شرف، القاهرة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،لجنة إحياء التراث الإسلامي،1416هـ – 1995م.
4. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح النظار،للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني،بتحقيق:محمد محيى الدين عبد الحميد،القاهرة – مكتبة الخانجي،1366هـ .
5. – الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام (تاريخها ،و تطورها،و أثرها في النقد العربي)، د.محمود الربدواي،بيروت – دار الفكر،1387 هـ – 1967م [تاريخ المقدمة]
6. – ديوان البحتري،بتحقيق :أ.حسن كامل الصيرفي،دار المعارف بمصر،ذخائر العرب:34،ط 1977،3م.
7. – ديوان حسان ثابت،بتحقيق:د.سيد حنفي حسنين،القاهرة – الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1394هـ– 1974م.
8. – زهر الآداب ، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري، بتحقيق:د. صلاح الدين الهواري،صيدا – المكتبة العصرية،ط 1 ، 1421هـ – 2001م.

– زهر الآداب وثمر الألباب،لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري (–453

هـ) بتحقيق:علي محمد البجاوي ، القاهرة – دار إحياء الكتب العربية،ط 1،1372هـ – 1953م

9. – شرح مقامات الحريري،لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي (–619هـ)،بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم –صيدا، المكتبة العصرية،ط 1 ، 1413هـ – 1992م.

10. – شعر البحتري دراسة فنية، د.خليفة الوقيان، بيروت – المؤسسة العربية للدراسات،ط1985،1 م.

11. – صبح الأعشى في صناعة الإنشا،أحمد بن علي القلقشندي (– 821هـ) ،شرح وتعليق: محمد حسين شمس الدين،بيروت،دار الكتب العلمية،ط 1،1407هـ – 1987م.

12. – العصر العباسي الثاني،د.شوقي ضيف،دار المعرف بمص،ط: 10،1996م.

13. – العمدة في صناعة الشعر و نقده،لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (– 456هـ)،بتحقيق:د. النبوي عبد الواحد شعلان،القاهرة – مكتبة الخانجي،ط 1،1420هـ – 2000م.

14. – علامات في النقد،المجلد السادس،الجزء الثالث و العشرون، مطبوعات النادي الأدبي بجدة،سنة 1417هـ – 1977م

15. –مجمع البيان في تفسير القرآن،لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي،بيروت – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، 1415هـ – 1995م .

16. – منهاج البلغاء و سراج الأدباء،صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني (– 684هـ)، بتحقيق:محمد الحبيب ابن الخوجة،بيروت – دار الغرب الإسلامي،ط 3 ،1986م

17. – الموازنة بين شعر أبي تمام و البحتري،لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (–370هـ)، بتحقيق السيد أحمد صقر،دار المعارف بمصر،ط 4،1992م .

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2002/5/27.